Warith Scientific Journal

دور قطاع النفط في دعم استدامة الاقتصاد العراقي في ظل التحولات العالمية: الفرص والتحديات في ضوء السيناريوهات المرسومة حتى العام 2030

The role of the oil sector in supporting the sustainability of the Iraqi economy in light of global transformations: opportunities and challenges according to the scenarios drawn up until the year 2030

قيس انيس جحيل العقابي
Qays Anis Jiheel
وزارة النفط – شركة تسويق النفط - سومو
Ministry of Oil – Oil Marketing Company SOMO
abbasanes2008@gmail.com

المستخلص:
يهدف هذا البحث إلى تحليل تاثير التغيرات في الطلب والعرض على النفط الخام في اسعار النفط وتأثير ذلك على الاقتصاد العراقي عن طريق رسم سيناريوهات مبنية على افتراضات أستُلّت من توقعات أبرز منظمتين عالميتين معنيتين بالنفط الخام وهما منظمة أوبك باعتبارها ممثل عن المنتجين والوكالة الدولية للطاقة باعتبارها ممثل عن المستهلكين. وقد تمت الاستعانة بنموذج Vector Autoregression كاحد نماذج الاقتصاد القياسي المعنية بقياس هكذا علاقات في تقدير العلاقة بين الطلب والعرض على النفط الخام وبين الأسعار وتم استخدام أنموذج التنبؤات المشروطة ضمن انموذج VAR للتنبؤ بالأسعار بناء على الافتراضات الموضوعة للطلب والعرض بلغت الأسعار حسب نتائج السيناريوهات بين 65 دولار و118 حتى العام 2030 دولار مما يضع تحديات وفرص يواجهها الاقتصاد العراقي أبرز هذه التحديات تناقص الايرادات العامة الممول الرئيس للموازنة العامة أمّا أبرز الفرص الاستفادة من الفوائض المالية نتيجة ارتفاع الأسعار في دعم التنوع الاقتصادي.
الكلمات المفتاحية: الاقتصاد العراقي، التحولات العالمية، سيناريوهات أسعار النفط.

Abstract:
This research aims to analyze the consequence of the change in demand and supply of crude oil on oil prices and Iraqi's economy via scenarios based on hypotheses extracted from the expectations of two most distinguished global organizations concerned with crude oil, OPEC, which represents the producers' side (representatives of producers), and the International Energy Agency (IEA), which represents the consumers' side. The Vector Autoregression model has been used as one of the main Econometrics models that measure such relations to estimate the connection between demand and supply of crude oil and prices. The conditional forecast model was used within the VAR model to foretell the prices based on the assumptions set for supply and demand. According to the outcomes of all scenarios, the prices varied between $65 and $118 until 2030. These price fluctuations put challenges and opportunities in place for the Iraqi economy. The most notable challenge is the decrease in public revenue, considered the primary funding source for the general budget. On the other hand, the most influential opportunity is to benefit from the financial surplus, which results from high prices and helps support economic diversification.
Keywords: Iraqi economy, global transformations, oil price scenarios.

مقدمة

لم يزل قطاع النفط من القطاعات المحورية التي تؤثر بشكل كبير في استدامة الاقتصادات العالمية في ظل التغيرات الاقتصادية والتحولات العالمية المتسارعة، حيث شهد العالم في السنوات الأخيرة، تحولات كبيرة في موازين العرض والطلب على النفط نتيجة التطورات في التكنولوجيا، وازدياد الدعوات نحو حماية البيئة، والتغيرات الجيوسياسة على مستوى العالم. هذه التغيرات تضع تحديات جديدة أمام الدول المنتجة للنفط، وتدفعها إلى إعادة التفكير في استراتيجياتها الاقتصادية لضمان استدامة اقتصاداتها.

وتعتبر منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق المنتجة للنفط في العالم، حيث تمثل دول الخليج العربي حجر الزاوية في إمدادات النفط العالمية. لكن مع التوجهات العالمية نحو تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، وما يترتب على ذلك من ضغوط بيئية واقتصادية، أصبح قطاع النفط في هذه المنطقة يواجه تحديات كبيرة تستدعي ضرورة التفكير بجدية والسعي نحو تحقيق التنوع الاقتصادي وتبني سياسات مستدامة.

ويعد العراق واحداً من أكبر منتجي النفط في العالم، ويمثل القطاع النفطي العمود الفقري لاقتصاده. اذ يساهم بنسبة تتراوح بين 55% و 60% من الناتج المحلي الاجمالي وكذلك يشكل ما يقارب 90% من إيرادات الحكومة، مما يجعل استدامة هذا القطاع أمرا بالغ الأهمية لضمان استقرار الاقتصاد الوطني في الأمدين المتوسط والقريب. لكن العراق يواجه مجموعة من التحديات التي قد تؤثر على هذا الدور المحوري لهذا القطاع، أبرزها التقلبات في أسعار النفط، ومشكلات البنية التحتية، والتحديات السياسية والأمنية. في هذا السياق، تكمن الفرص والتحديات في التحولات التي قد تحدث على مستوى اسواق النفط العالمية، مثل تحول الطاقة والابتكارات التكنولوجية، مما يعزز إمكانية تحسين إدارة الموارد وتنويع الاقتصاد الوطني في ضوء هذه التحولات.

المبحث الأول
منهجية البحث

1-1-1مشكلة البحث:

تتمثل مشـكلة البحث في التحديات الكبيرة التي يواجهها قطاع النفط العراقي في ظل التحولات العالمية التي يشـهدها سـوق الطاقة، إلى جانب الصـعوبات التي يواجها العراق في تحقيق التنوع الاقتصـادي وهو مما يزيد يعيق اسـتدامة الاقتصـاد في المسـتقبل. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى اسـتراتيجيات تدعم التكيف مع هذه التحولات وتحقق الاستفادة القصوى من القطاع النفطي.

2-1-1هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحليل وقياس دور أسـعار النفط في دعم اسـتدامة الاقتصـاد العراقي حتى عام 2030، مع التركيز على الفرص والتحديات التي يواجهها القطاع في ظل التحولات العالمية في أسـواق النفط، والانتقال نحو الطاقة النظيفة، والسياسـات الاقتصـادية المسـتدامة. كما يسـعى البحث إلى تقديم اسـتراتيجيات تسـاعد في تعزيز دور القطاع النفطي في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة على المدى الطويل.

3-1-1 فرضية البحث:

انطلق البحث من فرضـية مفادها وجود علاقة طردية بين نمو قطاع النفط في العراق ممثلاً بأسـعار النفط واستدامة اقتصاده بافتراض تبني استراتيجيات فعالة لتنويع الاقتصاد بالاعتماد على الايرادات النفطية.

4-1-1 اهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على التحديات والفرص التي يواجهها الاقتصاد العراقي في سياق تحولات سوق النفط العالمي. إذ يعد قطاع النفط أساسا مهما للاقتصاد العراقي، وبالتالي فإن فهم التوجهات العالمية الحالية وسبل التكيف معها يمكن أن يساعد في تطوير سياسات اقتصادية مستدامة تضمن الاستقرار المالي والاقتصادي على المدى الطويل. كما يوفر البحث رؤى مستقبلية لصانعي القرار حول كيفية تعزيز الاستفادة من القطاع النفطي مع الحد من المخاطر المرتبطة بالتقلبات في أسعار النفط والتحولات في مصادر الطاقة.

5-1-1 حدود البحث:

1- الحدود الزمانية: تم اعتماد المدة من 1980 حتى العام 2024 لتقدير العلاقة بين الاسعار والطلب والعرض على النفط الخام اما التنبؤ وفقا للسيناريوهات فكانت للمدة من العام 2025 حتى العام 2030.
2- الحدود المكانية: تضمن البحث رؤية عالمية بالنسبة للاسعار والطلب على النفط الخام عالمياً ووطنية بالنسبة لاقتصاد العراق.

6-1-1 منهجية البحث:

اعتمد المنهج الاستنباطي في البحث بالاستعانة بالتحليل الكمي والنوعي للبيانات الاقتصادية والنفطية المتاحة. وأستخدمت ادوات الاقتصاد القياسي الحديثة ممثلة بنموذج التنبؤات المشروطة ضمن نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR لتحليل تأثير التحولات العالمية على قطاع النفط العراقي. كما سيتم وضع الافتراضات للسيناريوهات المستقبلية المرسومة بناء على التوقعات التي تضعها وكالة الطاقة الدولية كممثل للمستهلكين (السيناريو المتشائم) ومنظمة اوبك كممثل للمنتجين (السيناريو المتفائل) حول مستقبل الطلب والعرض للنفط الخام.

المبحث الثاني
الإطار النظري - التحولات الهيكلية ودور النفط في الاستدامة الاقتصادية

1-2-1 نظرية التحولات الهيكلية

تعد نظرية التحولات الهيكلية لـــ(آرثر لويس) من أشـهر نظريات التنمية التي ظهرت في الخمسـينيات، والتي تركز على الكيفية التي يتم بواسـطتها تحويل اقتصـاديات الدول من الاعتماد الكبير على الزراعة إلى الصـناعة والخدمات،

لتصـــبح اقتصـــادياتها أكثر مرونة وقدرة في مواجهة تقلبات وتغيرات الطلب، اذ يعد آرثر لويس أول من قدم نموذجا للتنمية، أساسه التحول من قطاع الى قطاع بشكل مقصود ومنطقي (خشيب 2014، 22)
بخصـوص الاقتصـادات المعتمدة على النفط، فإن عملية التحول اصـبحت أمر بالغ الأهمية لتحقيق التنوع الاقتصـادي، والحد من التقلبات، وضـمان التنمية المسـتدامة في الأمد البعيد. وتسـتكشـف مراجعة الأدبيات امكانية انطباق نظرية التحول الهيكلي على اقتصـادات النفط في ظل التحديات والفرص التي تواجهها هذه الدول في تنفيذ مثل هذه التغييرات. يتضـــمن التحول البنيوي إعادة تخصـــيص الموارد، وخاصـــة العمالة ورأس المال، من القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضـــة إلى القطاعات ذات الإنتاجية العالية، وبالتالي تعزيز الكفاءة الاقتصـــادية الإجمالية (H. B. Chenery 1979, 13) في سـياق الاقتصـادات المعتمدة على النفط، فإن هذا يعني تقليل الاعتماد على قطاع النفط الاسـتخراجي وتعزيز النمو في الصـناعات غير النفطية مثل التصـنيع والتكنولوجيا والخدمات ومع ذلك، فإن طبيعة اقتصـادات النفط كثيفة الموارد غالبا ما تعيق هذا التحول، مما يؤدي إلى حدوث بعض الظواهر مثل "لعنة الموارد" (Auty 1993, 1-4) اذ غالبا ما تعاني اقتصـــادات النفط من لعنة الموارد، حيث يؤدي الاعتماد الشـــديد على عائدات الموارد إلى تشوهات اقتصادية، مثل المرض الهولندي، وسلوك البحث عن الريع، وتقلب الإيرادات المالية (Gylfason 2001, 1) تؤكد دراسـات مثل تلك التي أجراها (H. B. Chenery 1975, 310) على الحاجة إلى التحول الهيكلي للتخفيف من هذه الآثار من خلال تنويع النشـاط الاقتصـادي وبالرغم من هذه الحاجة فهناك عدة عوامل قد تعيق التحول الهيكلي في الاقتصـــادات النفطية أبرزها ما تؤديه تقلبات أســـعار النفط إلى عدم الاســـتقرار المالي، مما يحد من القدرة على الاستثمار في المشـاريع طويلة الأجل (International Labour Organization 2021) وتشـوه أسـعار الصـرف المبالغ فيها من عائدات النفط التي تقوض القدرة التنافسية للقطاعات غير النفطية (Auty 1993, 1-4) بالاضـافة الى تشكل نقاط الضعف المؤسسية اذ تعيق الحوكمة السيئة والفساد التنفيذ الفعال لسياسات التنويع (Gylfason 2001, 2) كما ان من المعوقات هو عدم التوافق بين رأس المال البشـري اذ أن الافتقار إلى العمالة الماهرة في القطاعات الناشـئة يقيد الانتقال من النفط إلى صناعات أخرى (H. B. Chenery 1975, 312)
على الرغم من هذه التحديات، فإن اقتصـــادات النفط لديها فرص كبيرة للاســـتفادة من التحول الهيكلي من أجل التنمية المســـتدامة اذ يمكن للاســـتثمار في التكنولوجيا أن يعزز الإنتاجية في القطاعات غير النفطية (H. B. Chenery 1979, 6) كما يمكن لتنويع محافظ الطاقة من خلال الاستثمار في مصـادر الطاقة المتجددة أن يقلل من الاعتماد على النفط (Arab Planning Institute 2022).
كما يمكن أن يؤدي الاندماج في ســـلاســـل القيمة العالمية للتصـــنيع والخدمات إلى تعزيز المرونة الاقتصـــادية (International Labour Organization 2021, 58) و عمل إصـــلاحات مؤســـسـية من خلال تعزيز الحوكمة وتعزيز الشفافية اللذان يعدان أمران ضروريان للتنويع الفعال (Gylfason 2001, 23) بالنتيجة يقدم التحول الهيكلي إطاراً نظرياً وعملياً للاقتصـادات المعتمدة على النفط لتحقيق التنمية الاقتصـادية المسـتدامة. في حين أن التحديات مثل تقلب الإيرادات، والمرض الهولندي، والضعف المؤسسي لا تزال قائمة.

2-2-1 دور النفط في الاستدامة الاقتصادية

اخذ قطاع النفط دورا محوريا في تشـكيل المسـارات الاقتصـادية للدول الغنية بالموارد. ففي حين حفزت الإيرادات المتولدة من صـــادرات النفط النمو والتنمية في العديد من الاقتصـــادات، فإن التســـاؤلات حول اســـتدامته على المدى الطويل تبقى قائمة. وتشير الاستدامة الاقتصادية، في هذا السياق، إلى قدرة الاقتصادات على الحفاظ على النمو، والحد من التفاوت، وبناء القدرة على الصـــمود في مواجهة الصـــدمات الخارجية مع الحفاظ على الموارد للأجيال القادمة. وتتناول الأدبيات هذا الدور المزدوج للنفط كمحرك للنمو الاقتصادي وتحدي محتمل للاستدامة.
تسلط العديد من الدراسات الضوء على المساهمة الكبيرة للنفط في التنمية الاقتصادية. على سبيل المثال، يناقش ساكس ووارنر (1995) كيف توفر وفرة الموارد، وخاصـة النفط، للدول موارد مالية كبيرة للبنية الأساسية والتعليم والصحة. ويتضـح ذلك في دول مثل المملكة العربية السـعودية والإمارات العربية المتحدة، حيث سـهلت عائدات النفط التحضـر السريع والتصنيع (M. Ross 2012, 15) فضـلا عن ذلك، غالبا ما تشـهد الدول المصـدرة للنفط فوائض مالية كبيرة خلال فترات ارتفاع أسعار النفط. ويمكن استثمار هذه العائدات في صناديق الثروة السيادية لدعم الاستقرار الاقتصادي الطويل الأجل، كما هو الحال في صـندوق معاشـات الحكومة النرويجية العالمي (GPFG) (K. Hamilton 2020, 41)
يمكن للنفط أن يدفع النمو، لكن الاعتماد الكبير على هذا المورد يفرض مخاطر كبيرة على الاسـتدامة الاقتصـادية. اذ إن تقلب أسعار النفط يخلق حالة من عدم الاستقرار المالي والاقتصادي، كما لاحظ فان دير بلوج وفينابلز (Van der

(Ploeg 2011, 23). على سبيل المثال، أثرت صدمات الأسعار في عامي 2014 و2020 بشكل كبير على الدول المصدرة للنفط، مما سلط الضوء على ضعف الاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط.
كما تتقاطع الاستدامة الاقتصادية في البلدان المعتمدة على النفط أيضا مع المخاوف البيئية. يساهم حرق الوقود الأحفوري بشكل كبير في انبعاثات الغازات المسببة للانحباس الحراري العالمي، مما يؤدي إلى تفاقم تغير المناخ (BP Energy Outlook 2021, 28) وهذا يخلق تحديا مزدوجا للاقتصادات النفطية: استدامة النمو الاقتصادي مع الانتقال إلى مصادر طاقة أكثر تجددا.
إن دور النفط في الاستدامة الاقتصادية متعدد الأوجه. ففي حين ساهم النفط في دعم النمو الاقتصادي والتنمية في العديد من الدول، فإن الاعتماد على عائدات النفط يفرض تحديات كبيرة، بما في ذلك تقلب الأسعار، والتدهور البيئي، وضعف المؤسسات. ويتطلب تحقيق الاستدامة الاقتصادية في الاقتصادات المعتمدة على النفط التنويع الاقتصادي، وإصلاحات الحوكمة، والاستثمارات في الطاقة المتجددة. وتؤكد الأدلة التجريبية على أهمية المؤسسات القوية والتخطيط الطويل الأجل في الاستفادة من ثروة النفط من أجل التنمية المستدامة.

3-2-1 التحولات العالمية وتاثيراتها في الطلب على النفط الخام

لقد تأثر الطلب العالمي على النفط الخام بشكل كبير بالعديد من التحولات الاقتصادية والجيوسياسية والتكنولوجية على مدى العقود القليلة الماضية. لقد أدت التغييرات في سياسات الطاقة، والتحولات الاقتصادية في الاقتصادات الكبرى، والتقدم في مصادر الطاقة البديلة إلى إعادة تعريف ديناميكيات الطلب العالمي على النفط. تستكشف هذه الفقرة تحليل التأثيرات المتعددة الأوجه لهذه التحولات على الطلب على النفط الخام، ومعالجة الاتجاهات مثل التحولات الاقتصادية في الأسواق الناشئة، والتأثيرات الجيوسياسية، والسياسات البيئية، والابتكارات التكنولوجية.

1- التحولات الاقتصادية في الاقتصادات الناشئة والمتقدمة

لعبت التحولات الاقتصادية العالمية - وبخاصة في الاقتصادات الناشئة دورا محوريا في تشكيل الطلب على النفط الخام. اذ بين (Hamilton 2013, 12) ، إنَّ النمو الاقتصادي يرتبط ارتباطاً وثيقاً باستهلاك الطاقة، مع وجود قطاعات تعتمد عليه بشدة حيث كان لنمو قطاع التصنيع بشكل سريع والتحضر في دول مثل الصين والهند من العوامل الأساسية للطلب المتزايد على النفط الخام على مدى العقدين الماضيين. بالمقابل يزعم (Chen 2016, 2) أن انتقال الصين من اقتصاد قائم على التصنيع إلى هيكل أكثر توجها نحو الخدمات أدى إلى تباطؤ نمو الطلب على النفط. وبالمثل، يسلط (Li 2020, 31) الضوء على أنه في حين تباطأ استهلاك النفط الصناعي في الصين، ساهمت الطبقة المتوسطة الصاعدة في زيادة الطلب على وقود النقل. وعلى العكس من ذلك أظهرت الاقتصادات الصناعية في أوروبا وأمريكا الشمالية ركودا في الطلب على النفط بسبب النضج الاقتصادي ومكاسب الكفاءة التكنولوجية (وكالة الطاقة الدولية، 2021).
كما كان للركود الاقتصادي آثار كبيرة على استهلاك النفط الخام. يوضح كيليان (Kilian 2009, 5) أن الأزمة المالية العالمية في عام 2008 أدت إلى انخفاض حاد في الطلب على النفط، مؤكدا على الترابط بين الاستقرار الاقتصادي الكلي وأسواق الطاقة. فضلا عن ذلك غالبا ما تحفز حالات التعافي بعد الركود استهلاك النفط بسبب الأنشطة الصناعية والنقل المتجددة (Baumeister 2013, 15).

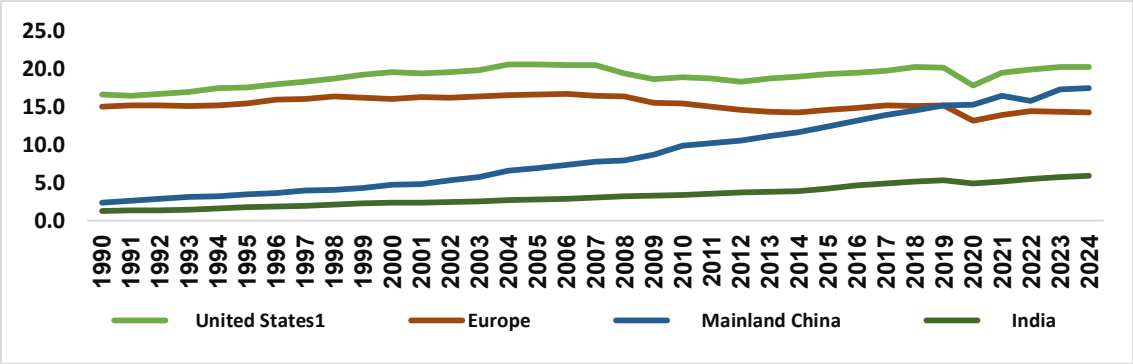

شكل (1): الطلب على النفط الخام في بعض الدول المتقدمة والناشئة

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة النفط – شركة تسويق النفط الخام

ويوضح الشكل (1) كيف شهدت كل من الصين والهند ارتفاعا واضحا في استهلاك النفط الخام وتبرز هذه الزيادة بشكل واضح في الصين بعد العام 2000 حتى بلغت فيه مستوى تجاوزت منطقة اليورو بعد العام 2019 في حين اتجاه النمو في الهند كان ابطأ في حين هنالك تراجع في منطقة اليورو وشبه ثبات في طلب الولايات المتحدة الامريكية

2- التحولات الجيوسياسية والطلب على النفط

تظل العوامل الجيوسياسية من العوامل الرئيسية التي تحدد الطلب على النفط الخام، كما أبرزت العديد من الدراسات. يشير (Yergin 2011, 11) إلى أن الصراعات الإقليمية والعقوبات التجارية والعلاقات الدولية أثرت تاريخيا على العرض والطلب على النفط. على سبيل المثال أدت العقوبات الاقتصادية المفروضة على الدول المنتجة للنفط مثل إيران وفنزويلا إلى نقص في العرض، مما أثر بشكل غير مباشر على الطلب العالمي من خلال تقلب الأسعار.

بالإضافة إلى ذلك لا يمكن تجاهل دور منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) في تنظيم العرض لتحقيق التوازن في الطلب العالمي. يحلل فتوح وآخرون(Fattouh 2019, 17) كيف تؤثر تعديلات إنتاج أوبك على أسعار النفط، وبالتالي تؤثر على مرونة الطلب في كل من الدول المتقدمة والنامية. لقد أثرت التوترات الجيوسياسية في المناطق الغنية بالنفط، مثل الشرق الأوسط، باستمرار على ديناميكيات الأسعار وسياسات الطاقة العالمية، مما أدى إلى تحولات في أنماط استهلاك النفط (M. Ross 2012, 2)

3- السياسات البيئية والتحولات في مجال الطاقة

في العقود الأخيرة، كان للوعي البيئي العالمي والسياسات التنظيمية التي تهدف إلى الحد من انبعاثات الكربون تأثير كبير على الطلب على النفط الخام. وقد شكلت اتفاقية باريس لعام 2015 نقطة تحول في سياسة المناخ العالمية، حيث التزمت البلدان بالتحول إلى اقتصادات منخفضة الكربون. ووفقا لتوقعات الطاقة لشركة بي بي البريطانية، بدأت السياسات التي تروج لتبني الطاقة المتجددة والمركبات الكهربائية وكفاءة الطاقة في تقليل الطلب على النفط على المدى الطويل.

بين جيلين وآخرون (Gielen 2019, 5) إمكانية استبدال مصادر الطاقة المتجددة بالنفط في قطاعات رئيسية مثل توليد الكهرباء والنقل. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يبلغ الطلب العالمي على النفط ذروته بحلول عام 2030 مع تسارع انتاج ومبيعات المركبات الكهربائية واكتساب الوقود الحيوي لحصة في السوق. وعلاوة على ذلك، أدت الإعانات المقدمة لتقنيات الطاقة النظيفة في أوروبا والصين والولايات المتحدة إلى تقليل الاعتماد على النفط في هذه المناطق.

ومع ذلك، يزعم بعض العلماء أن الانتقال إلى الطاقة النظيفة سيكون غير متكافئ عبر المناطق بسبب التفاوتات الاقتصادية. على سبيل المثال، بين (Fouquet 2016, 19) أن الاقتصادات النامية، وخاصة في أفريقيا وجنوب آسيا، قد تستمر في الاعتماد بشكل كبير على النفط بسبب قيود البنية التحتية وحواجز التكلفة المرتبطة بتقنيات الطاقة المتجددة.

4- الابتكارات التكنولوجية وتأثيرها

كانت التطورات التكنولوجية في كل من إنتاج الطاقة واستهلاكها بمثابة قوة تحويلية في الطلب العالمي على النفط الخام. وقد أدى تطوير تقنيات استخراج النفط غير التقليدية، مثل التكسير الهيدروليكي، إلى تغيير ديناميكيات العرض العالمي للنفط، وخاصة في أمريكا الشمالية (Stevens 2016, 41) وكان لهذا الارتفاع في العرض تأثيرات غير مباشرة على الطلب من خلال خفض أسعار النفط وتحفيز الاستهلاك في المناطق الحساسة للسعر.

في قطاع النقل أدى ابتكار وسائل نقل جديدة مثل المركبات الكهربائية الهجينة إلى تقليل الاعتماد على البنزين. (Lutsey 2018, 9)من المتوقع أن تؤدي زيادة استخدام المركبات الكهربائية، مدفوعةً بانخفاض تكاليف البطاريات وسياسات الدعم، إلى الحد بشكل كبير من الطلب العالمي على النفط بحلول عام 2040. وبالمثل، أدت التحسينات في كفاءة تصنيع المحركات ذات الاحتراق الداخلي إلى تقليل استهلاك البنزين لكل ميل تقطعه السيارة (Wang 2019, 6).

إنَّ دمج التقنيات الرقمية في إدارة الطاقة، مثل الشبكات الذكية والأنظمة الموفرة للطاقة، يقلل من استهلاك النفط بشكل أكبر. ومع ذلك، بين (Shaffer 2017, 4) ان التقدم التكنولوجي في مجال استخراج النفط، مثل استخدام تقنيات الحفر الحديثة وتحسين أساليب الاستخراج، جعل من الممكن استخراج النفط بكميات أكبر وبتكلفة أقل. هذا يعني أن الشركات أصبحت قادرة على إنتاج النفط بطريقة أكثر كفاءة وأقل تكلفة، حتى من الحقول التي كانت تعتبر غير اقتصادية في الماضي. ونتيجة لذلك، أصبح النفط متاحا بأسعار تنافسية، مما ساهم في استمرار الطلب عليه لفترة أطول بدلا من أن يقل بسبب التكلفة العالية أو ندرة المصادر.

بالنتيجة يتشكل الطلب العالمي على النفط الخام من خلال تفاعل معقد بين التحولات الاقتصادية والجيوسياسية والبيئية والتكنولوجية. في حين كان النمو الاقتصادي في الأسواق الناشئة هو المحرك التاريخي للطلب على النفط، فإن

الاقتصادات المتقدمة تعاني من الركود بسبب مكاسب الكفاءة والتحولات الهيكلية. تستمر العوامل الجيوسياسية في التأثير على ديناميكيات العرض والطلب على النفط، في حين تعمل السياسات البيئية والتحولات في مجال الطاقة النظيفة على إعادة تعريف مسارات الطلب على المدى الطويل.

المبحث الثالث

دور النفط في تنمية الاقتصاد العراقي المشاكل والتحديات:

يمارس النفط دوراً محورياً في تنمية اقتصاد العراق، فهو يشكل المصدر الرئيس للإيرادات العامة ومحركاً رئيساً للنمو الاقتصادي. وباعتباره أحد أكبر منتجي النفط في العالم، يعتمد العراق بشكل كبير على صادرات النفط لتمويل الإنفاق الحكومي وتطوير البنية التحتية والخدمات العامة. ومع ذلك، فإن هذا الاعتماد على النفط يفرض مشاكل وتحديات كبيرة، بما في ذلك عدم الاستقرار الاقتصادي بسبب تقلب أسعار النفط، والتنويع المحدود، والقضايا السياسية والأمنية التي تؤثر على أنشطة الإنتاج والتصدير. إن معالجة هذه التحديات أمر بالغ الأهمية لضمان التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق.

1-3-1: حصة النفط من الناتج المحلي الاجمالي:

يوضح الشكل (2) كيف أنَّ القطاع النفطي في العراق لا يزال يشكل النسبة الأكبر من مجموع القطاعات اذ تراوحت هذه النسبة بين 55% و 60% خلال المدة من 2007 ولغاية 2023 اذ لم تستطع الحكومات خلال هذه المدة من ايجاد اي قطاع بديل يخلق قيمة مضافة منافسا للنفط فضلا عن زيادة الاعتماد على قطاع النفط باعتباره المساهم الاول في تحريك الاقتصاد من خلال ما يوفره من ايرادات مالية لدعم الانفاق المتزايد اذ لم تساهم قطاعات مهمة مثل الزراعة، والصناعة والسياحة بدعم الاقتصاد بسبب عدم قدرتها على المنافسة من جهة وحاجتها الى تطوير بناها التحتية وتنويع مصادر الادارة فيها من استثمار حكومي وخاص واجنبي للنهوض بها.

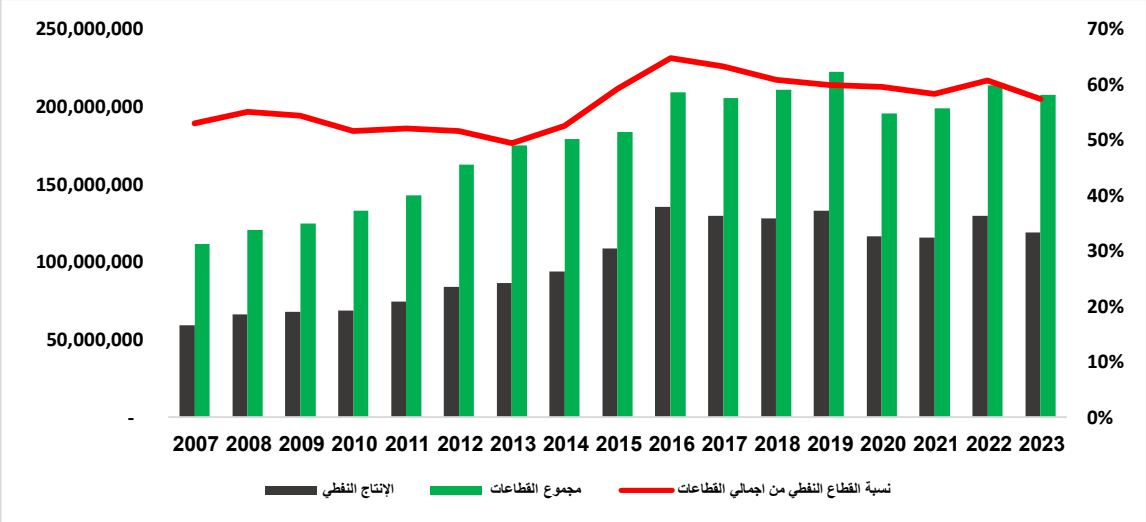

الشكل (2)مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي في العراق 2007-2023

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء

1-3-2 حصة الإيرادات النفطية من الايرادات الكلية

لم تزل السياسة المالية في العراق غير قادرة على ايجاد مصادر اخرى تفي بمتطلبات الانفاق المتزايد في العراق اذ بقي الاعتماد على الايرادات النفطية كممول رئيسي للنفقات العامة وهذه المساهمة ترتفع وتنخفض مع ارتفاع وانخفاض أسعار النفط العالمية اذ تراوحت هذه النسبة بين 85% و 90% خلال المدة من 2007 ولغاية 2023 كما مبين في الشكل (3) مما يجعلها عرضة لتقلبات شديدة وتجعل من الاقتصاد العراقي متلقي للصدمات الخارجية الناجمة عن تقلبات أسعار النفط .

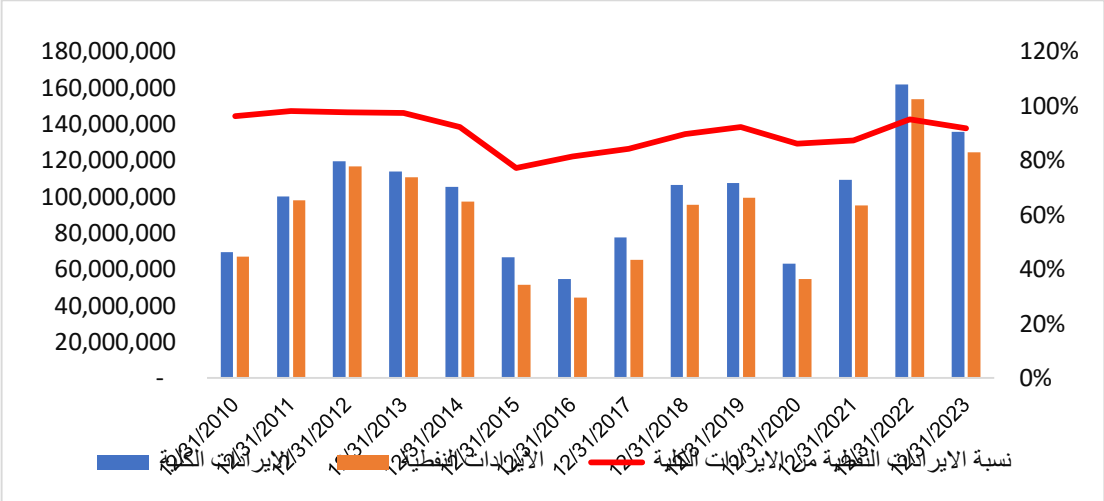

الشكل (3) مساهمة الايرادات الكلية في الايرادات النفطية

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء

3-3-1 الصادرات العراقية حسب الوجهة:

يوضح الشكل (4) كيف أنَّ وجهة الصادرات العراقية خلال المدة 2013-2024 شهدت ارتفاعاً واضحاً في صادرات العراق لقارة آسيا وبالتحديد للصين والهند كما يلاحظ أنَّ هنالك تراجعاً في صادراته للولايات المتحدة الامريكية مع تذبذب واضح في صادراته لأوربا مما يجعل الاقتصاد العراقي مرتبطاً ارتباطا وثيقا بالتداعيات الاقتصادية أو التحديات التي تواجهها الصين والهند بالدرجة الأولى بعدما أصبحت الولايات المتحدة منتجاً رئيساً للنفط الخام الصخري ومصدر لأغلب مناطق العالم ومنها أوربا التي باتت تسير بخطى ثابتة وواضحة نحو الطاقة المتجددة وأخذ استهلاكها للنفط الخام يتراجع بشكلٍ تدريجي فبعد أن كان يسجل 17 مليون برميل يومياً في بعض السنوات تراجع إلى 14 مليون برميل يوميا خلال الاعوام 2023 و2024 كما إنَّ حجم المشاكل الاقتصادية التي تواجهها أوربا لم يزل في تزايد وكان آخر هذه المشاكل ارتفاع معدلات التضخم التي تلتها سياسة نقدية تشددية أدخلت المنطقة في ركود نهاية العام 2023.

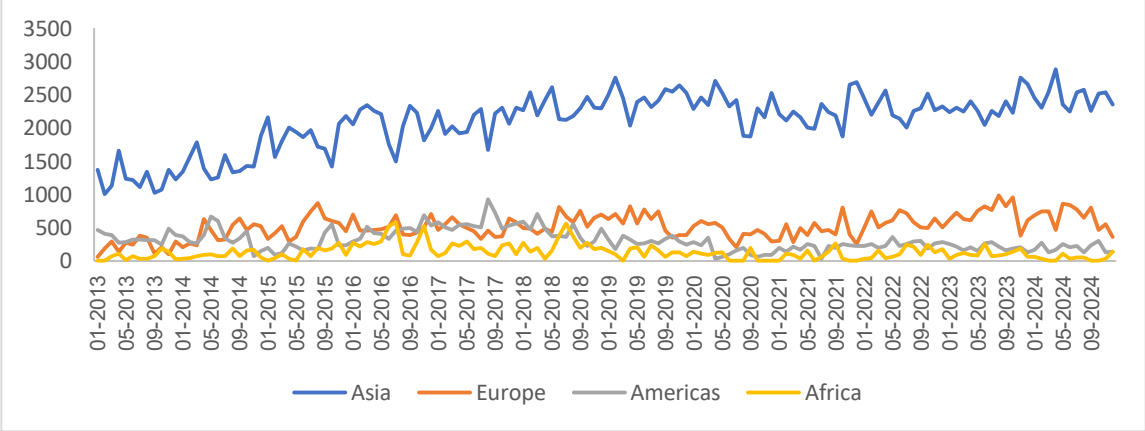

الشكل (4) : الصادرات العراقية حسب الوجهة للمدة 2013-2024

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة النفط، شركة تسويق النفط العراقية

4-3-1 تطورات أسعار النفط خلال المدة 1980 – 2024

شهدت أسعار النفط خلال المدة 1980-2024 تقلبات واضحة نتيجة عن مجموعة من العوامل الاقتصادية والجيوسياسية التي حدثت في بلدان المنتجين والمستهلكين فبعد أن شهدت الأسعار ارتفاعاً ملحوظاً عقب الحرب العراقية الايرانية أخذت تنخفض خلال المدة 1980-1985 بعد أن استقرت الأحداث الجيوسياسية واستوعبت السوق

آثار الحرب ثم شهدت الأسعار انخفاضا اشد في العام 1986 بسبب زيادة إنتاج أوبك للمحافظة على حصتها السوقية في مواجهة ارتفاع إنتاج دول خارج أوبك وبالتحديد في بحر الشمال في أوربا ارتفعت الأسعار في التسعينيات بسبب حرب الخليج التي تسببت في انقطاع الصادرات من العراق والكويت لتشهد الأسعار بعدها عودة تدريجية قبل أن تنخفض بشكل حاد عام 1998 بسبب ازمة النمور الآسيوية وفي العام 2008 شهدت الأسعار انخفاضاً حاداً آخر بسبب الأزمة المالية ثم عادت إلى الارتفاع لتواجه تحدياً آخر بدء في العام 2014 وهو زيادة الإنتاج من الولايات المتحدة الامريكية من النفط الصخري لتنخفض الأسعار بشكل كبير بسبب ارتفاع المعروض ثم شهدت الأسعار انخفاضا غير مسبوق في العام 2020 بسبب جائحة كورونا ومن ثم شهدت الأسعار ارتفاعا اخر بسبب الحرب الروسية الأوكرانية لتشهد بعدها تراجعا كان سببه الآثار الاقتصادية التي سببتها حزمة الإنفاق في الولايات المتحدة الامريكية وأوربا وانقطاع النفط الروسي عن أوربا من ارتفاع في معدلات التضخم لتنتهج بعدها هذه البلدان سياسية نقدية تشددية ساهمت في كبح الطلب واسهمت في تخفيض الأسعار

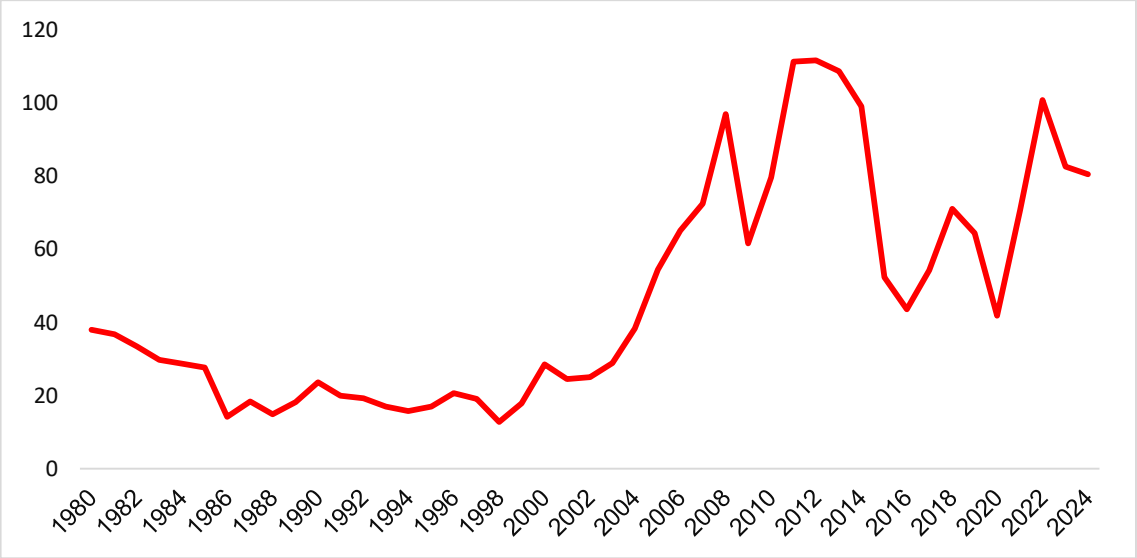

الشكل (5) اسعار النفط الخام (خلال المدة 1980 -2024)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة النفط – شركة تسويق النفط

المبحث الرابع

سيناريوهات الطلب والعرض على النفط الخام

1-4-1توقعات الطلب العرض حسب تقارير بعض الوكالات:من خلال الاطلاع على تقارير المنظمات والوكالات المعنية بالنفط الخام ورؤيتها المستقبلية للطلب والعرض يتضح التباين في وجهات النظر حول مستقبل أسعارالنفط الخام اذ تتوقع منظمة أوبك التي تمثل جانب المنتجين للنفط الخام ان يرتفع الطلب على النفط الخام حسب تقريرها لعام 2024 (OPEC 2024) من 102.2 مليون برميل يومياعام 2023 الى 113 مليون برميل يوميا عام 2030 بينما تتوقع منظمة الطاقة الدولية IEA التي تمثل جانب المستهلكين

حسب تقريرها لعام 2024 (IEA 2024)ان يرتفع الطلب من 102.2 مليون برميل يوميا عام 2023 الى 105.4

توقعات الطلب والعرض العالمي بحسب منظمة اوبك والوكالة الدولية للطاقة 2025-2030

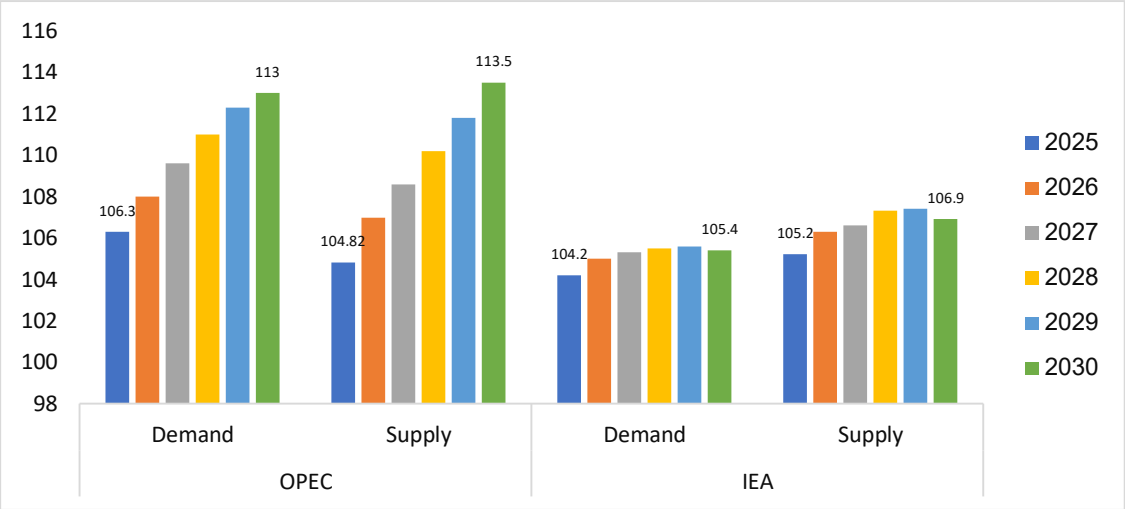

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات منظمة أوبك و الوكالة الدولية للطاقة

مليون برميل يوميا عام 2030، اما بخصوص العرض فتتوقع منظمة أوبك ان يرتفع العرض من 102 مليون برميل يوميا عام 2023 الى 113.5 مليون برميل يوميا عام 2030 بينما تتوقع منظمة IEA ان يرتفع العرض من 102.2 عام 2023 الى 105.4 مليون برميل يوميا عام 2030.

بناء على هذه التوقعات فان منظمة أوبك تتوقع ان يكون هناك توازن تقريبا بين الطلب والعرض في العام 2030 يتخلله نمو في الطلب والعرض بما يعادل 1.6 مليون برميل يوميا خلال الاعوام من 2024 حتى 2030 بينما حسب توقعات منظمة IEA فهناك ايضا توازن بين الطلب والعرض في عام 2030 لكن يتخلل الاعوام من 2024 حتى 2030 نمو في الطلب والعرض بمقدار 400 الف برميل يوميا.

2-4-1 بناء نموذج سيناريوهات أسعار النفط باستعمال نوذج التنبؤات المشروطة ضمن انموذج VAR

1- مفهوم التنبؤ الشرطي في نماذج الانحدار الذاتي للمتجه

تستخدم نماذج الانحدار الذاتي للمتجهات على نطاق واسع في القياس الاقتصادي لنمذجة العلاقات الديناميكية بين متغيرات السلاسل الزمنية المتعددة. يلتقط نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات الترابط المتبادل بين المتغيرات من خلال التعبير عن كل متغير كدالة خطية لقيمه المتأخرة والقيم المتأخرة لجميع المتغيرات الأخرى في النظام. وهذا يجعل الانحدار الذاتي للمتجه أداة مرنة للتنبؤ وتحليل السياسات وتقييم تأثير الصدمات (Waggoner 1999, 5).

يشير التنبؤ المشروط إلى توليد توقعات لمجموعة من المتغيرات في نموذج VAR في ظل افتراضات أو قيود محددة مفروضة على بعض المتغيرات. يعد هذا النهج مفيدا بشكل خاص لتحليل تأثير السيناريوهات الافتراضية، مثل تغييرات السياسة أو الصدمات الخارجية، على نظام من المتغيرات المترابطة (Banbura 2010, 18).

تتضمن الخطوة الأولى تقدير نموذج VAR غير المقيد باستخدام البيانات التاريخية. يوفر هذا التقدير ديناميكيات خط الأساس للمتغيرات، والتي تعمل كأساس للتنبؤ المشروط. يفرض التنبؤ المشروط قيودا على متغير واحد أو أكثر على مدى أفق التنبؤ. يمكن أن تتخذ هذه القيود أشكالا مختلفة، مثل القيم الثابتة أو معدلات النمو أو المسارات. على سبيل المثال، قد يفرض المرء شرطا بأن يظل متغير ما ثابتا أو يتبع مسارا محددا مسبقا على مدار الفترات القادمة.بمجرد تحديد القيود، يقوم النموذج بإنشاء توقعات للمتغيرات المتبقية مع ضمان استيفاء الشروط المفروضة.

يوفر التنبؤ الشرطي في نماذج VAR إطارا قويا لتحليل آثار السيناريوهات أو القيود المحددة على نظام من المتغيرات المترابطة. ومن خلال تمكين الرؤى الخاصة بالسيناريو، فإنه يعمل كأداة حيوية لصناع السياسات والباحثين والمحللين الماليين. ومع ذلك، فإن فعاليته تعتمد على دقة نموذج VAR الأساسي والصياغة المدروسة للقيود (L. &. Kilian 2017, 6).

2- بناء نموذج السيناريوهات لأسعار النفط

بناء على توقعات كل من منظمة أوبك ووكالة اطاقة الدولية سيتم بناء نموذج للسيناريوهات يمثل فيه جانب المنتجين (منظمة أوبك) السيناريو المتفائل لأسعار النفط وجانب المستهلكين (منظمة الطاقة الدولية) الجانب المتشائم بالاضافة

الى الســـيناريو الاســـاس والذي يفترض بقاء الامور على ماهي عليه ومن خلال قياس التغيرات في الطلب والعرض حسب توقعات الوكالات سيتم رسم سيناريوهات الأسعار حتى العام 2030.

3- افتراضات السيناريوهات لأسعار النفط

في سياق التنبؤ بأسعار النفط، تم بناء ثلاثة سيناريوهات على أساس افتراضات مختلفة تتعلق بالعرض والطلب على النفط الخام

السيناريو الأساس: يفترض عدم حدوث أي تغييرات في ديناميكيات العرض والطلب على النفط العالمي اذ يمثل هذا السيناريو الوضع الراهن حيث تظل ظروف السوق مستقرة، مما يعكس الاتجاهات والسياسات الحالية.

الســـيناريو المتفائل: يعتمد على توقعات أوبك للعرض والطلب، والتي تمثل وجهة نظر كبار منتجي النفط. يفترض نموا أعلى في الطلب وزيادات محكومة في العرض، مما يؤدي إلى بيئة سوقية مواتية لأسعار النفط.

السيناريو المتشائم: يعتمد على توقعات وكالة الطاقة الدولية للعرض والطلب، ويمثل نظرة أكثر تحفظا. يفترض نموا أضعف في الطلب وفائضا محتملا في العرض، مما يؤدي إلى ضغوط هبوطية على أسعار النفط.

4- نتائج تقدير الأسعار بحسب السيناريوهات:

تم تقدير انموذج VAR بيانات ســنوية للمدة من 1980 حتى العام 2024 اخذت من وكالة معلومات الطاقة الامريكية EIA وتم صياغة النموذج المقدر وفقاً للمعادلة الاتية ولثلاثة متغيرات حيث ان:

Dated: هي اسعار النفط الخام

Demand: الطلب على النفط الخام

Supply: هو عرض النفط الخام

ϵt: حد الخطأ العشوائي

$$Dated_t = \alpha_1 + \sum_{i=1}^{p} \beta_{11,i} Dated_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{12,i} Demand_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{13,i} Supply_{t-i} + \epsilon_{1,t}$$

$$Demand_t = \alpha_2 + \sum_{i=1}^{p} \beta_{21,i} Dated_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{22,i} Demand_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{23,i} Supply_{t-i} + \epsilon_{2,t}$$

$$Supply_t = \alpha_3 + \sum_{i=1}^{p} \beta_{31,i} Dated_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{32,i} Demand_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{33,i} Supply_{t-i} + \epsilon_{3,t}$$

تم تقدير المعادلات ببرنامج EVIEWS 13 وكانت نتائج تقدير معادلة الســـعر كما مبين ادناه علما ان قيمة معامل التحديد R-squared بينت ان المتغيرات المستقلة (الطلب والعرض والسعر لفترة وفترتين سابقتين) تفسر 82% من التباين الكلي وبينت قيمة F-statistic ان النموذج مهم من الناحية الاحصائية

$$Dated = 18.5 + 0.88\ Dated_{t-1} - 0.13 Dated_{t-2} + 4.35 Demand_{-1} - 2.5 Demand_{-2} - 6.43\ Supply_{-1} + 5\ \ Supply_{-2}$$

R-squared= 0.82

F-statistic= 33.21

بعد تقدير نموذج VAR تم بناء نموذج الســيناريوهات للاســعار وكانت النتائج كما مبين في الجدول (1) اذ تم اعتماد ثلاثة سيناريوهات ذات فترات زمنية مختلفة يشار إليها بـــ السيناريو الاساس والسيناريو المتفائل والسيناريو المتشائم، والتي تركز على الفترة من عام 2025 حتى العام 2030.

جدول 1: نتائج تقدير السيناريوهات الثلاثة لأسعار النفط بحسب نموذج التنبؤات الشرطية

الفترة	السيناريو الاساس	السيناريو المتفائل	السيناريو المتشائم
2024	77.13	77.13	77.13
2025	76.96	92.75	74.61
2026	78.11	105.64	72.39
2027	79.12	114.19	71.33

2028	79.72	118.20	67.80
2029	79.98	118.62	65.11
2030	80.07	111.86	65.50

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 13

السيناريو الاساس: يمثل التوقعات المبنية على البيانات التاريخية لأسعار النفط (Dated Brent)، على افتراض استقرار ظروف السوق دون أي صدمات أو تغييرات كبيرة في العرض والطلب. وتظهر الأسعار زيادة تدريجية بمرور الوقت، من 77 دولارا في عام 2021 إلى 80.07 دولارا في عام 2030.

السيناريو المتفائل: يعكس هذا السيناريو توقعات منظمة أوبك حيث يكون هناك طلب أعلى على النفط، لسبب ما قد يكون ارتفاع النمو الاقتصادي أو وجود قيود على العرض ، بما يتماشى مع الافتراضات المتفائلة. بالنتيجة سترتفع أسعار النفط بدءا من 77 دولارا في عام 2024، وتصل ذروتها عند 118.62 دولارا في عام 2029 قبل أن تنخفض قليلا إلى 111.86 دولارا في عام 2030.

السيناريو المتشائم: يشير إلى توقعات متشائمة تمثل وجهة نظر وكالة الطاقة الدولية لسبب ما، ربما بسبب انخفاض الطلب أو سيناريوهات العرض المفرط. تنخفض الأسعار تدريجياً وفق هذا السيناريو من 74.6 دولار في عام 2025 حتى تبلغ بحدود 65 دولار في الاعوام 2029 و 2030.

المبحث الخامس
التحديات والفرص في ضوء السيناريوهات المرسومة

1-5-1: التحديات: هناك مجموعة من التحديات ستواجه الاقتصاد العراقي في ضوء هذه السيناريوهات يمكن بيانها بالنقاط الاتية:

1- **تقلب في الإيرادات العامة:** إن اعتماد الموازنة العامة في العراق بشكل كبير على صادرات النفط يجعل اقتصاده عرضة لتقلبات الأسعار العالمية وكما مبين في السيناريوهات المتشائمة والأساسية. اذ قد يؤدي انخفاض الأسعار، كما ينعكس في السيناريو المتشائم ، إلى عجز مالي كبير، مما يحد من قدرة الحكومة على تلبية متطلباتها الاساسية واهمها الرواتب والاجور فضلا عن الاستثمار في البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية.

2- **التنويع الاقتصادي:** إن الاعتماد الكبير على قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي يؤكد الحاجة الملحة للعراق لتنويع اقتصاده. وقد تؤدي فترات انخفاض أسعار النفط كما مبين في السيناريوهات إلى الكشف عن نقاط ضعف هيكلية، مما يعوق النمو في الأمد البعيد.

3- **تخطيط الموازنة:** إن التباينات السعرية عبر السيناريوهات تعقد التخطيط المالي، مما قد يؤدي إلى المبالغة أو التقليل من تقدير الإيرادات المرتبطة بالنفط، مما يؤثر على الإنفاق العام وبرامج الاستثمار.

4- **المخاطر الجيوسياسية:** قد تؤدي التغيرات في الطلب والعرض العالميين إلى تفاقم التوترات الجيوسياسية، وخاصة في الشرق الأوسط، مما يؤثر على استقرار صادرات العراق وقدرته على الوصول إلى الأسواق.

5- **الاختناقات في البنية التحتية**: قد تؤدي الأسعار المنخفضة المستمرة إلى تأخير الاستثمارات المهمة في البنى التحتية لإنتاج النفط والتصدير، مما يؤثر على قدرة العراق على تلبية الطلب المستقبلي عندما تتعافى الأسعار.

2-5-1: الفرص : رغم ما يواجه العراق من تحديات بسبب الاعتماد المفرط على النفط فهناك فرص يمكن الاستفادة منها من هذا القطاع لدعم الاقتصاد يمكن بيانها بالنقاط الاتية:

1- **سيناريوهات الأسعار المرتفعة:** في السيناريو المتفائل ، تقدم أسعار النفط المرتفعة فرصة للعراق لزيادة الإيرادات بشكل كبير. وهذا من شأنه أن يعزز المالية العامة، ويمكّن الاستثمارات في البنى التحتية والرعاية الصحية والتعليم بالنتيجة تكوين راس مال بشري منتج.

2- **جذب الاستثمار:** يمكن أن تجذب الأسعار المرتفعة الاستثمار الأجنبي في قطاع النفط العراقي، مما يعزز التقدم التكنولوجي ويزيد من كفاءة الإنتاج.

3- **الاحتياطيات الاستراتيجية:** يسلط الاختلاف في سيناريوهات الأسعار الضوء على أهمية إنشاء أو توسيع الاحتياطيات الاستراتيجية لادارة الانتاج المحلي والتحوط ضد تقلب الأسعار العالمية.

4- **إصلاحات سياسة الطاقة:** توفر الأسعار المتقلبة حافزا قويا للعراق لتحديث سياسات الطاقة، وتبني موقف في منظمة أوبك يخدم مصالحه بالاضافة الى تشجيع تبني الطاقة المتجددة والحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري.

5- **التعاون الإقليمي:** يمكن للعراق الاستفادة من مكانته داخل أوبك لمواءمة استراتيجيات الإنتاج، وضمان استقرار الإيرادات والتأثير على أسعار النفط العالمية بشكل إيجابي.

الاستنتاجات

1- يتأثر اقتصاد العراق، الذي يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط، بشكل مباشر بتحولات سوق الطاقة العالمية. كما أن تقلب الأسعار، كما لوحظ في السيناريوهات المبنية، يؤكد على الحاجة إلى تنويع العراق لاقتصاده للتخفيف من المخاطر الناجمة عن الصدمات الخارجية.
2- الفرص في السيناريوهات المتفائلة حيث ينمو الطلب بشكل كبير وفقا لتوقعات أوبك، فإن العراق لديه فرصة للاستفادة من زيادة الإيرادات. وهذا يتطلب استثمارات استراتيجية في تنويع الاقتصاد. بينما يشير السيناريو المتشائم، استنادا إلى توقعات وكالة الطاقة الدولية، إلى انخفاض نمو الطلب وزيادة العرض المحتملة، مما قد يؤدي إلى انخفاض عائدات النفط. ومن شأن مثل هذه الظروف أن تضغط على الموارد المالية للعراق وتضخم التحديات الاجتماعية والاقتصادية.
3- يسلط الاختلاف في السيناريوهات الضوء على أهمية دمج التنبؤ والتخطيط القوي في الاستراتيجية الاقتصادية للعراق. وينبغي لصناع السياسات الاستفادة من تحليل السيناريوهات للاستعداد للنتائج السلبية والاستفادة من الظروف المواتية.
4- توفر التحولات العالمية الجارية، بما في ذلك التحولات في مجال الطاقة وإعادة التوازن الاقتصادي، حافزا للعراق لإصلاح نموذجه الاقتصادي. والاستثمارات في الطاقة المتجددة والتكنولوجيا ورأس المال البشري لبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية.
5- يمكن أن تساعد المشاركة النشطة للعراق في المنظمات الإقليمية مثل أوبك والتعاون مع اللاعبين الاقتصاديين العالميين في استقرار تدفقات الإيرادات والتنقل عبر التحولات العالمية بشكل فعال.

التوصيات:

1- التحول تدريجياً نحو اقتصاد متنوع من خلال الاستفادة من الايرادات النفطية في دعم قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة.
2- اعادة النظر في السياسة المالية ووضع السياسات المناسبة لتقليل حجم النفقات التشغيلية لصالح النفقات الاستثمارية فعلاً وضرورة اعادة النظر في طريقة اعداد الموازنة ومحاولة ربطها باهداف اقتصادية تنمي القطاع الخاص وتزيد من الايرادات غير النفطية.
3- في ظل التقلبات التي تشهدها سوق النفط واعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على الايرادات النفطية لابد من اعتماد السيناريوهات كمنهج في وضع الخطط ورسم السياسات وخصوصا في مجال المالية العامة.
4- لابد من تبني رؤية واضحة في مجال الاستثمار في الموارد الطبيعية وخصوصاً النفط الخام بما ينسجم مع مصالح الاقتصاد العراقي على ان تراعى هذه المصالح في الاجتماعات والمفاوظات التي تجرى مع الشركاء الدوليين وخصوصاً في منظمة اوبك.

المصادر

1. 1.Jalal Khashib. (2014). Economic growth concepts and theories. Aloka Network.
2. Arab Planning Institute .*Economic Diversification and Structural Transformation in GCC Countries* .2022 .arab-api.org.
3. Auty, R. M. *Sustaining Development in Mineral Economies:The Resource Curse Thesis.* London: Routledge, 1993.
4. B. Shaffer " .Energy politics and technological change ". .*Energy Policy*.2017 ،
5. B., Poudineh, R & ,.West, R. Fattouh .*The role of OPEC in oil price stabilization* .Energy Economics.2019 .
6. Banbura, M., Giannone, D., & Reichlin, L. " Large Bayesian Vector Autoregressions." *Journal of Applied Econometrics,*, 2010: 71-92.
7. BP Energy Outlook .*Statistical Review of World Energy* .Retrieved from bp.com..2021 .
8. C & ,.Peersman, G. Baumeister" .The role of time-varying price elasticities in accounting for volatility in the crude oil market ".*Journal of Applied Econometrics*.2013 .
9. Chenery, H. B. *Structural Change and Development Policy.* New York: Oxford University Press, 1979.

10. Chenery, H. B., & Syrquin, M. *Patterns of Development, 1950–1970.* London: Oxford University Press., 1975.
11. D. Yergin .*The quest: Energy, security, and the remaking of the modern world* .Penguin Books . 2011
12. D., Boshell, F., Saygin, D., Bazilian, M. D., Wagner, N & ,.Gorini, R. Gielen" .The role of renewable energy in the global energy transformation ". .*Energy Strategy Reviews*.2019 ،
13. F & ,.Venables, A. J. Van der Ploeg"" .Harnessing Windfall Revenues: Optimal Policies for Resource-Rich Developing Economies ".*Economic Journal*.30-1 :2011 .
14. Gylfason, T. "Natural Resources, Education, and Economic Development." *European Economic Review*, 2001: 847-859.
15. Hamilton" .Oil prices and economic growth. Annual Review of Economics.2013 ".
16. IEA .*Oil 2024 Analysis and forecast to 2030* .Paris France: International Energy Agency .2024 ،
17. International Labour Organization. "Growth and Structural Transformation in Arab Countries." *Productivity . Retrieved from.* 2021. ilo.org.
18. J., Li, Z & ,.Liu, Z. Wang " .Fuel efficiency trends and oil demand reduction ".*Energy Policy* . .2019
19. K. Hamilton .*Managing Resource Wealth* .Norway: Retrieved from norwegianfunds.no.2020 ،
20. Kilian. "Oil price shocks and the global economy." *Journal of Economic Perspectives.*, 2009.
21. L & ,.Lütkepohl, H Kilian " .Structural Vector Autoregressive Analysis ".*Cambridge University Press*.2017 .
22. M. Ross .*The Oil Curse: How Petroleum Wealth Shapes the Development of Nations* .Princeton: Princeton University Press..2012 .
23. N & ,.Sperling, D Lutsey " .EVs and the future of oil demand ".*Transportation Research*.2018 ،.
24. OPEC .*World oil outlook 2025* .Vienna Austria: opec.2024 .
25. P. Stevens" .The fracking revolution and its global implications ".*International Affairs*.2016 ،.
26. R. Fouquet" .Path dependence in energy systems and economic development ".*Nature Energy* . .2016
27. Ross, M. "The oil curse: How petroleum wealth shapes the development of nations." *Princeton University Press* (Princeton University Press), 2012.
28. W., Huang, Z & ,.Zheng, Y Chen .*Economic transition and energy demand in China* .Energy Policy.2016 .
29. Waggoner, D. F., & Zha. " Conditional Forecasts in Dynamic Multivariate Models." *The Review of Economics and Statistics*, 1999: 639-651.
30. Z., He, C & ,.Lin, Z. Li " .Rising middle class and oil demand in China ".*Energy Economics* ، .2020